

# الطلاق الحضاري

الجمعة ٧ يناير ٢٠٢٢

إضافة «الحضاري» للطلاق ليس من عنديتنا، من بنات أفكار مفتي الجمهورية الدكتور «شوقي علام»، الذي يجتهد بعلمه في توفير الأسباب التي تجعل «أبغض الحلال» لا يقع إلا مع «استحالة العشرة»، وإن حدث فبشكل كريم حفاظاً على الأواصر الأسرية (تحديداً الأولاد).

مهمة فقهية مقدرة في أعماق قضية عويصة، الطلاق كالشتاء «يدق البيبان»، والأرقام في تزايد لافت، خاصة في السنوات الأولى من الزواج، وهذا معلوم للكافة وتحدث به المراجع الاجتماعية والإحصائية.

في انتظار إحصاء ٢٠٢١، تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تشير إلى أن حالات الطلاق في مصر سجلت نحو ٢١٣ ألف حالة عام ٢٠٢٠، بواقع حالة كل دقيقتين، ما يؤكد أن هذه الظاهرة زادت في السنوات الأخيرة، وتمثل تهديداً للواقع الاجتماعي في مصر.

في سياق «الطلاق الحضاري»، يعكف فضيلة الدكتور علام على تفكيك بعض المسائل الفقهية العويصة، التي كانت ولا تزال تؤرق بال الفقهاء والقضاة في المحاكم، من يتصدون لنظر قضايا الطلاق وما يستتبعها من قضايا فقهية وقانونية للتيسير دون إيقاع الضرر.

على سبيل المثال لا الحصر:

هل يقع الطلاق في المحيض؟

وهل تقع الطلقة الثانية في عدة الطلقة الأولى؟

وهل العدة الثانية تنسخ العدة الأولى؟

ومسائل أخرى مختلف عليها بين الفقهاء، وتترتب عليها ارتباكات قانونية تعقد قضايا الطلاق في مصر.

المفتي (الدكتور شوقي علام) جمع نحو عشر حالات (طلاق) تحتاج إلى اجتهاد فقهى معاصر وتشريع قانوني ملزم، يمنع الاختلاف بين المدارس الفقهية وفي المحاكم عبر توحيد النصوص في مسائل فيها مس من اختلاف، ويستوجب الإجماع الفقهي وما يستتبعه من توحيد قانوني ينقذ آلاف البيوت من خطر الطلاق..

جهد المفتي ينصب على «تجفيف منابع الطلاق».. ودار الإفتاء تتوفر على بحث أسباب الظاهرة المقلقة، وتحاول «تثقيف المأذونين» حتى لا يتسرعوا في إيقاع الطلاق دون تمحيص كافٍ، وجهود وحدة «الإرشاد الأسرى» التي يقصدها الكثير ممن هم على شفا الطلاق، وتتنظر نحو (٥ حالات يومياً) وهناك قائمة انتظار (ما يزيد على ١٥٠ حالة أسبوعياً).

جهد دار الإفتاء مشكور، وهل من مزيد؟، وتحرك المفتي ليس بعيدا عن المؤسسة الأزهرية ووزارة الأوقاف، ثالث المؤسسة الدينية الرسمية اجتمعوا أخيراً (بدعوة مفتي الجمهورية) على ضرورة توحيد الجهود في تحرك جمعي لعلاج ظاهرة الطلاق المستفحلة، ومراجعة علاتها، وتشخيص الأعراض، وبحث أسباب الظاهرة شرعياً وابتكار حلول قانونية واقعية مجمع عليها.

أظنها خطوة محترمة تستوجب الدعم والمساندة من المجتمع المدني (المجلس القومي للمرأة، والجمعيات النسوية) وصولاً إلى مجلس النواب، بغرض إدخال تعديلات مقترحة تعكف عليها المؤسسة الدينية الآن، وتعمل على مراجعة قوانين الأحوال الشخصية القائمة على لائحة المحاكم الشرعية القديمة.. الفتوى متغيرة بتغير الزمان والمكان.. هكذا يعتقد مفتي الجمهورية ويجتهد.